



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تقرير التضخم

الربع الأول 2024

العدد 50

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

أيار، 2024



© أيار، 2024.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

سلطة النقد الفلسطينية، 2024. تقرير التضخم: الربع الأول 2024.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة – فلسطين.

هاتف: 2 2415251 (970+)
فاكس: 2 2415310 (970+)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تقديم



يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أضع بين أيديكم الإصدار الجديد من تقرير التضخم الربعي، الذي يأتي في إطار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو مستدامة.

تنبع أهمية إصدار هذا التقرير من خلال تحليل ورصد أهم العوامل المؤثرة في معدلات التضخم ومستويات

الأسعار في فلسطين. إذ يتناول التقرير أهم التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وبشكل خاص التطورات في البلدان المجاورة والإقليمية، والتي يتوقع أن يكون لها أثر مباشر وملحوظ على معدل التضخم المحلي، خاصة وأن جزءاً كبيراً منه هو تضخم مستورد بحكم طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية المفروضة. كما يبين التقرير أهم قنوات انتقال تأثير العوامل المحددة للأسعار، وبشكل خاص تكاليف الاستيراد وأسعار الغذاء العالمية، بالإضافة إلى الطلب المحلي. كذلك يرصد التقرير أهم التطورات الحاصلة في السوق المالي من تغيرات أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات، والبورصة (أسعار الأسهم)، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل مباشر على التضخم. ويشتمل التقرير على جزء خاص بالتنبؤ بمعدلات التضخم خلال الفترات القادمة، بالإضافة إلى تحليل أهم مخاطر تنبؤات التضخم وفقاً لمجموعة من السيناريوهات المختلفة.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وكافة موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها إلى التحول في المستقبل القريب إلى بنك مركزي حديث وكامل الصلاحيات. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على تعاونها المستمر ودعمها المتواصل من أجل تطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي الفلسطيني.

المحافظ

فاس مالم



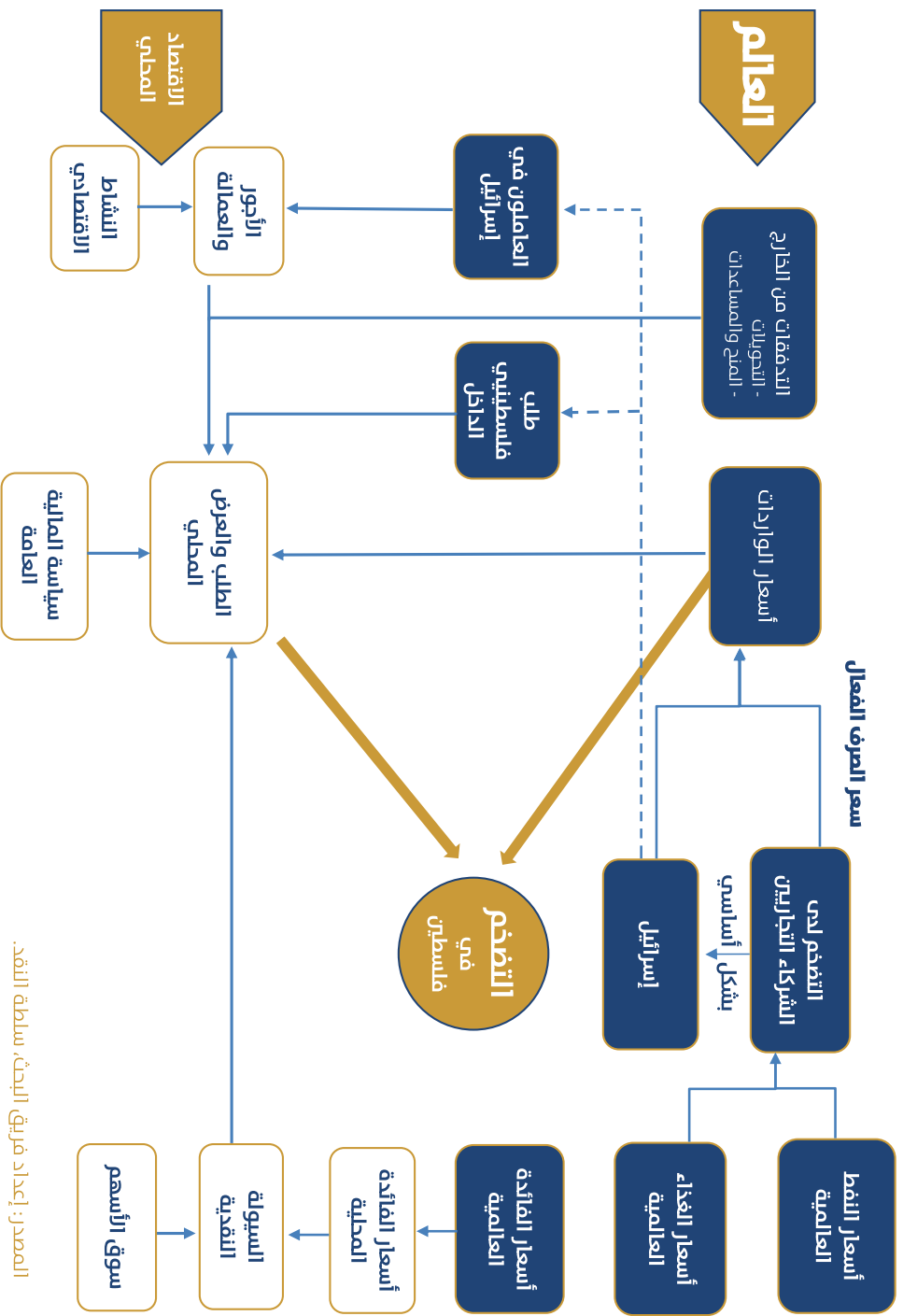
المخلص التنفيذي

ارتفع معدل التضخم في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2024 بشكل ملحوظ ليبلغ نحو 27.7% على الأساس السنوي، مقارنة مع 11.3% خلال الربع السابق. ويُعزى هذا الارتفاع الكبير بشكل أساسي إلى استمرار واشتداد حدة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وهو ما أسفر عن تدمير البنية التحتية والأراضي الزراعية، وشهد تدفقاً محدوداً للسلع الأساسية من الغذاء والدواء وغيرها. ويضاف إلى ذلك التوترات في باب المندب وما رافقها من ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري، كما أسهم تراجع سعر صرف الشيكل مقابل الدولار في زيادة تكلفة الواردات. وقد شهد قطاع غزة ارتفاعاً غير مسبوق في معدل التضخم خلال الربع الأول من العام 2024، بنسبة 120.3% على أساس سنوي، فيما بلغ هذا المعدل نحو 3.7% في الضفة الغربية.

وفي ظل استمرار العدوان الإسرائيلي واعتداءات المستوطنين ومنع دخول وتدفق المواد والسلع الأساسية إلى قطاع غزة تحديداً وتأثيرات ذلك على أداء الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن، فإن تنبؤات سلطة النقد، تشير إلى استمرار ارتفاع الأسعار المحلية خلال الربع الثاني من العام 2024، لكن بوتيرة أقل حدة من الربع السابق، إذ يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 15.4% على أساس سنوي.

وتظل هذه التنبؤات عرضة لبعض المخاطر المحيطة، كتلك المرتبطة بتغيرات أسعار السلع عالمياً، والتغيرات في مستويات الطلب المحلي، إذ يتوقع أن يتراوح معدل التضخم خلال العام 2024 ما بين 9.5% إلى 17.0%، على أساس سنوي، وذلك تبعاً لحدة التغيرات والتطورات المؤثرة في مستويات الأسعار المحلية.





المحتويات

تقديم.....iii

الملخص التنفيذي.....v

1. التطورات الاقتصادية.....1

1.....النمو لدى الشركاء التجاريين

2.....الطلب الكلي المحلي

3.....قوة العمل والأجور المحلية

2. التطورات المالية.....5

5.....معدلات الفائدة السوقية

7.....سوق الأسهم

3. الأسعار والتضخم.....8

8.....أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي

10.....التضخم لدى الشركاء التجاريين

11.....سعر الصرف الفعال

12.....تحليل الأسعار المحلية

4. تنبؤات التضخم.....18

18.....محددات التضخم في فلسطين

20.....ميزان مخاطر التضخم



1. التطورات الاقتصادية

النمو لدى الشركاء التجاريين

أظهر الاقتصاد العالمي مرونة ملحوظة خلال الربع الأول من العام 2024، وشهد معدلات نمو إيجابية وعودة تدريجية لمعدلات التضخم إلى مستويات مقبولة. وعلى الرغم من التحديات القائمة والمتمثلة بالتطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، والحركة التجارية عبر طريق باب المنذب، بالإضافة إلى استمرار الحرب بين روسيا واورانيا، استطاعت الاقتصادات الكبرى تجنب الانزلاق نحو الركود بشكل كبير، بينما برزت الأسواق الناشئة بإظهار مرونة استثنائية للتكيف مع التحديات العالمية، مما منعها من التعرض لصدمة قوية. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة (نيسان 2024)، يُتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي العالمي استقراراً عند نسبة 3.2% خلال العام 2024.

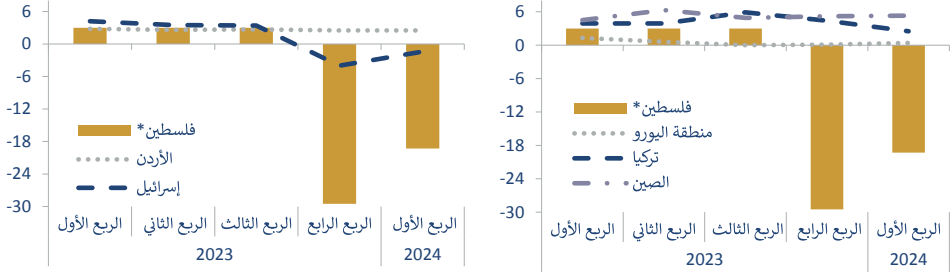
وفي الربع الأول من العام 2024، شهد الاقتصاد الأمريكي نمواً بنحو 3% على أساس سنوي، ويعكس هذا النمو في المقام الأول ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي والسكني بشكل رئيسي، إلى جانب زيادة الإنفاق الحكومي. أما في الصين، فقد حقق الاقتصاد بداية جيدة في الربع الأول من العام 2024، إذ نما بنسبة 5.3%، متجاوزاً توقعات السوق البالغة 5.0%، مدعوماً بإجراءات الدعم المستمر من بكين والإنفاق المتعلق بمهرجان السنة القمرية الجديدة. على الجانب الآخر، شهدت منطقة اليورو نمواً بنحو 0.4% خلال الربع الأول من العام 2024، وهو أعلى من تقديرات السوق التي بلغت نسبتها 0.2%، وجاء هذا النمو نتيجة تحسن الأداء في أكبر اقتصادات منطقة اليورو، إذ نما الاقتصاد الألماني بنحو 0.2%، وكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الفرنسي والإيطالي.

أما على المستوى الإقليمي، فتشير التقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي إلى استمرار التراجع في معدل النمو ليبلغ نحو 1.4- % في الربع الأول 2024^[1]، على الأساس السنوي، وأن يبلغ معدل البطالة 3.3% خلال نفس الربع. وفيما يتعلق بالاقتصاد الأردني، من المتوقع أن يحقق نمواً بنسبه 2.5% خلال الربع الأول 2024، وأن يبلغ معدل البطالة نحو 22.3% خلال نفس الفترة.

[1] مع العلم بأن النمو في إسرائيل قد تراجع خلال الربع الرابع من العام 2023 بنسبة تقارب 21.7% مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه.



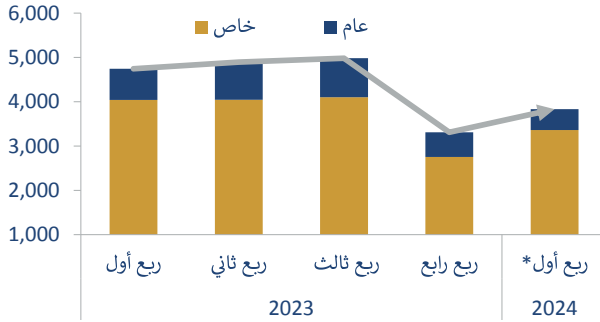
الشكل 1: معدل النمو (السنوي) الحقيقي لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين* (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics. * بيانات الربع الأول 2024 لفلسطين هي تقديرات أولية، سلطة النقد الفلسطينية. * النمو في كل من تركيا، والأردن، وإسرائيل هي تنبؤات Trading Economics.

الطلب الكلي المحلي

الشكل 2: الاستهلاك الكلي في فلسطين بالأسعار الثابتة (2015 = 100) (مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. * تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

تشير أحدث التقديرات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية^[2]، إلى استمرار تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل حاد خلال الربع الأول 2024، بنحو 19.3% على الأساس السنوي. وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار الأحداث الناجمة عن استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وفرض سياسات مشددة في الضفة الغربية خاصة في المناطق «ج» (Area C)، وإغلاق

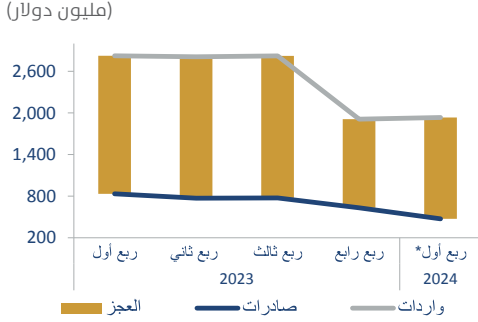
للمعابر في بعض المناطق ونصب للحواجز وتقييد الحركة التجارية، وإغلاق الأسواق الإسرائيلية في وجه غالبية العمال الفلسطينيين. إذ أن استمرار إغلاق المعابر بوجه نحو 175 ألف عامل فلسطيني (بحسب جهاز الإحصاء الفلسطيني) ومنعهم من التوجه إلى أماكن عملهم في إسرائيل، ووقف تحويل أموال المقاصة وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب كاملة للموظفين العموميين خلال أشهر الربع الأول من العام 2024، بالإضافة إلى تراجع سعر صرف الشيكل مقابل العملات الأخرى، أسفر عن تراجع ملحوظ في القدرة الشرائية لدى المواطنين وبالتالي تراجع الأنشطة الاقتصادية. إذ يتوقع أن تسفر هذه الأحداث عن تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 16.8%،

[2] سلطة النقد، أيار 2024، تقرير التنبؤات الاقتصادية، الربع الثاني 2024.



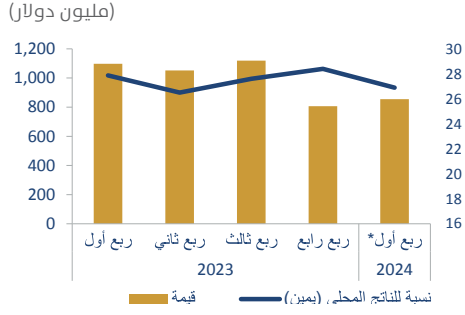
والإنفاق الاستثماري بنسبة 22.3%، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي بحوالي 33.3%. كما يتوقع استمرار تراجع قيمة كل من الصادرات والواردات بنحو 43.1% و 28.1% على الترتيب.

الشكل 4: التجارة الخارجية لفلسطين بالأسعار الثابتة (100 = 2015)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

الشكل 3: التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار) في فلسطين بالأسعار الثابتة (100 = 2015)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

قوة العمل والأجور المحلية

تكبد الاقتصاد الفلسطيني، خاصة سوق العمل، أضراراً جسيمة نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي، وتشديد الإجراءات التقييدية من قبل الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ تشرين أول 2023. ونظراً لاستمرار هذا العدوان واستمرار حدته، يتوقع أن تكون الآثار على سوق العمل متشابهة فيما بين الربع الرابع 2023 والربع الأول 2024.

ووفقاً لبيان صحفي أصدره الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)، تشير التقديرات إلى ارتفاع معدل البطالة في فلسطين لتبلغ نحو 57% خلال الربع الأول 2024، وذلك على خلفية ارتفاعها الكبير في قطاع غزة ومنع دخول العمال الفلسطينيين (معظمهم من الضفة الغربية) إلى أماكن عملهم في إسرائيل^[3]. ونظراً لعدم توفر بيانات للربع الأول 2024، فقد تم الاسترشاد بالبيانات المتوفرة للربع الرابع 2023، إذ تظهر هذه البيانات وفقاً للبيانات الصحفية المنشور، إلى ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة خلال الربع الرابع 2023 إلى ما يقارب 75%، مقارنة بنحو 46% في الربع السابق. ويبدل ذلك على فقدان حوالي 200,000 وظيفة منذ بداية العدوان. ولم يقتصر تأثير العدوان على قطاع غزة فحسب، بل طال الضفة الغربية أيضاً، إذ طالت تداعيات هذا العدوان العمال الفلسطينيين العاملين في السوق الإسرائيلي والمستوطنات، وقفد معظمهم فرص عملهم ووظائفهم خلال الربع الرابع 2023، وانخفض هذا العدد إلى نحو 24,000 عامل. وبذلك فقد ارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2023، ليصل نحو 32% مقارنة بنسبة 13% في الربع السابق، مما يعني زيادة عدد العاطلين عن العمل إلى 317,000، مقارنة بحوالي 129,000 في الربع الثالث 2023.

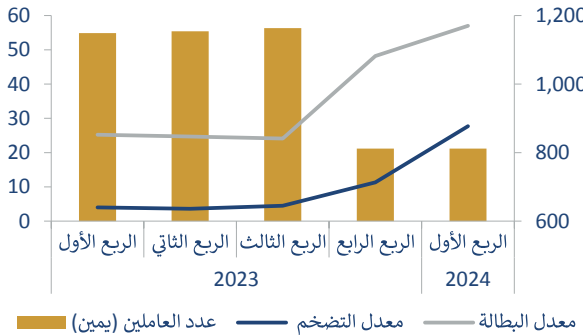
[3] تجدر الإشارة أن بيانات سوق العمل للربع الرابع 2023، لم تصدر بعد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



تشير التقديرات إلى انخفاض عدد العاملين في فلسطين بنسبة تقارب 30.2%، ليصل إلى 811.5 ألف عامل. يأتي هذا التراجع نتيجة انخفاض عدد العاملين في الضفة الغربية بنسبة 23% ليلعب نحو 665 ألف عامل بنهاية الربع الرابع من عام 2023، حيث يعمل نحو 96.4% منهم في السوق المحلي. يُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى منع العاملين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل والمستوطنات. أما في قطاع غزة، فمن المتوقع أن ينخفض عدد العاملين بنسبة 49.8%، ليصل إلى حوالي 146.5 ألف عامل بنهاية الربع الرابع من عام 2023.

ووفقاً للتقديرات حتى 31 كانون الثاني 2024، التي أعلنتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني^[4]، تُقدّر هذه الخسائر في الوظائف بقيمة 21.7 مليون دولار أمريكي يومياً، مما يجعل الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين أكثر تعقيداً ويضعه تحت وطأة تحديات حقيقية وصعبة. وبعيداً عن تأثيره على معدلات البطالة، فقد كان للعدوان الإسرائيلي تأثير كبير على عرض العمالة، إذ من المتوقع أن يرتفع معدل المشاركة في قوى العمل إلى ما نسبته 78.7% للذكور مقارنة بنحو 71% ما قبل الحرب، كما يتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى نحو 21.3% للإناث مقارنة بنحو 17.2% خلال نفس الفترة. ويأتي هذا الارتفاع في ظل توقع دخول المزيد من الرجال والنساء إلى سوق العمل في المدى القريب، في محاولة منهم لدعم أسرهم وتعويض الدخل المنخفض الناتج عن فقدان عملهم والدخل الجزئي.

الشكل 5: معدل التضخم وعدد العاملين الكلي*



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* عدد العاملين في الربع الرابع 2023، والربع الأول 2024 في فلسطين هي تقديرات مبنية على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويوضّح الشكل (5)، الوضع الاستثنائي الذي ما زال يمرّ به الاقتصاد الفلسطيني، وأثر العدوان الإسرائيلي على معدل التضخم وأعداد العاملين. إذ أدى هذا العدوان إلى وجود علاقة عكسية بين عدد العاملين الفلسطينيين ومعدل التضخم، مخالفاً للنظرية الاقتصادية التي كانت قائمة ما قبل الربع الرابع 2023، التي اتسمت العلاقة فيها بالطردية بين عدد العاملين الفلسطينيين ومعدل التضخم من منظور أن زيادة التشغيل والأجور تؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية وزيادة الطلب، وبالتالي زيادة الضغوط على مستويات الأسعار.

[4] Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: International Labour Organization, Bulletin No. 3, March 2024





II. التطورات المالية

معدلات الفائدة السوقية

أبقت غالبية البنوك المركزية، وعلى رأسها الدول المصدرة للعملات الثلاث المتداولة في فلسطين

(الشيكل الإسرائيلي، الدينار

الأردني، الدولار الأمريكي)

أسعار الفائدة خلال الربع الأول

من عام 2024 عند مستويات

مرتفعة، لكن دون أي زيادات

مقارنة بالربع السابق. إذ

استقرت أسعار الفائدة الرسمية

عند 5.5% في الولايات المتحدة

الأمريكية، و7.5% في الأردن،

في حين قررت اللجنة النقدية

في بنك إسرائيل خفض سعر

الفائدة الرسمي بمقدار 25 نقطة

أساس منذ بداية كانون الثاني من

العام 2024، لتستقر عند مستوى 4.5%.

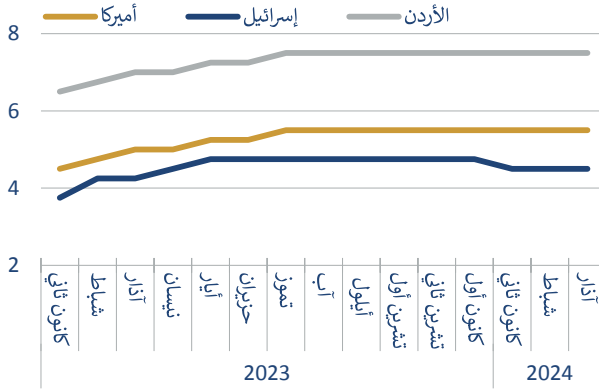
ومع اتجاه معظم الدول لاستمرار تبني السياسات النقدية التشديدية في المستقبل، يُتوقع أن يسهم

ذلك في استقرار أسعار السلع العالمية وتخفيض معدلات التضخم. ونتيجة لذلك وللحفاظ على

المستويات المنخفضة من التضخم، يصبح من الصعب على البنوك المركزية خفض أسعار الفائدة

في الأجل القصير.

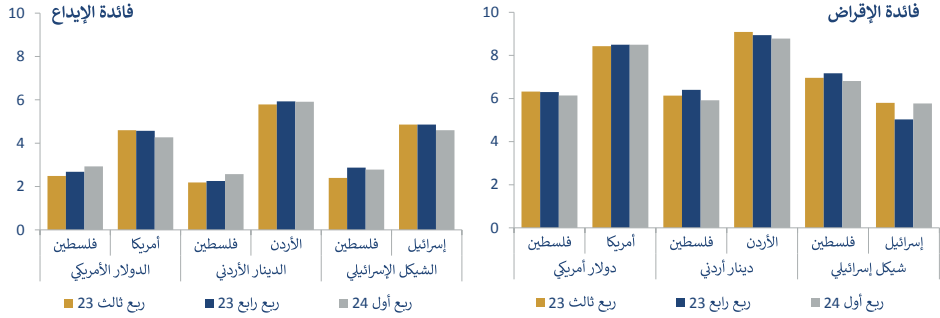
الشكل 6: معدل الفائدة الرسمي



المصدر: الفيدرالي الأمريكي، وبنك إسرائيل، والبنك المركزي الأردني.



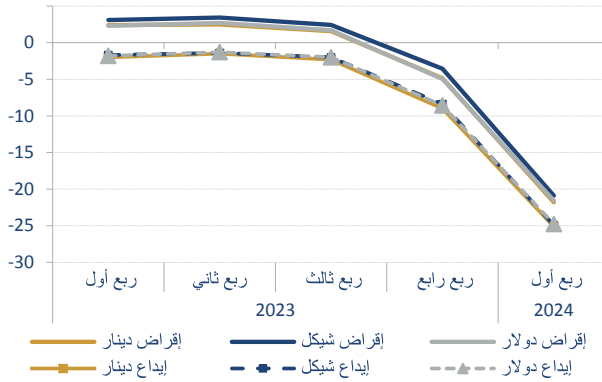
الشكل 7: معدلات الفائدة في فلسطين مقارنة بالدول المصدرة للعملة* [5]



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، والفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأردني، وبنك إسرائيل، وقاعدة بيانات Trading Economics.

*معدلات فائدة الإقراض والإيداع للربع الأول 2024 للأردن هي لشهر كانون ثاني 2024. معدلات فائدة الإقراض للربع الأول 2024 في إسرائيل هي متوسط شهري كانون الثاني وشباط 2024، فيما معدل فائدة الإيداع كان لشهر كانون الثاني 2024 فقط.

الشكل 8: معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع في فلسطين



المصدر: احتساب فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية.

وفي ضوء استمرار أسعار الفائدة لدى الدول المصدرة لهذه العملات مرتفعاً نسبياً، أبقى المصارف العاملة في فلسطين المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإقراض عند مستوياته المرتفعة، وهو ما يشير إلى بقاء تكلفة الإقراض مرتفعة نسبياً، مما قد يجد من رغبة المستثمرين والمستهلكين على الاقتراض. وفي المقابل، يتوقع أن يسهم ارتفاع فائدة الإيداع في تشجيع المودعين على الإيداع

[5] لأغراض التقرير، تم استخدام المتوسط المرجح لسعر الفائدة السوقية على الفروض والسلف في فلسطين للدلالة على فائدة الإقراض، وتم استخدام المتوسط المرجح للفائدة على الودائع لأجل للدلالة على فائدة الإيداع، مع الأخذ بعين الاعتبار مقارنتها مع المعدلات الشبيهة في الدول الأخرى، حيثما كان ذلك متاحاً. إذ تم استخدام الفائدة على الفروض والسلف في الأردن، ومعدل فائدة اقراض البنوك التجارية للشركات (Bank lending rate) في كل من إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية للدلالة على فائدة الاقراض. وللدلالة على معدل فائدة الإيداع، تم استخدام الفائدة على الودائع لأجل في الأردن، وفي إسرائيل متوسط التكلفة الفعلية للودائع (Average effective cost of deposit)، والعاقد على السندات الحكومية (Treasury yield curve rate) في الولايات المتحدة الأمريكية.



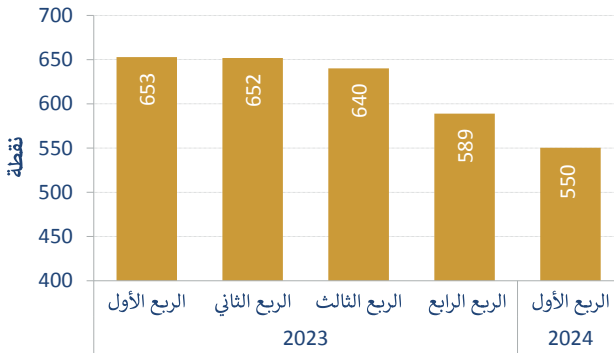
بغية تحقيق ربح أعلى، ومن شأن هذه التطورات أن تؤدي إلى خفض مستويات السيولة في السوق المحلي، وقد يثبط الطلب المحلي.

ولا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار مستويات التضخم القياسية المتحققة خلال هذا الربع، إذ أسفر التضخم المرتفع عن معدلات فائدة حقيقية أدنى بكثير من المعدلات الاسمية. الشكل (8) يوضّح الانخفاض الكبير في معدلات الفائدة الحقيقية في فلسطين مقارنة بالفترات ما قبل الربع الرابع 2023. ومن شأن هذا التراجع أن يخفّض من التكلفة الحقيقية لحصول المقرضين على الائتمان، لكنه في المقابل قد يدفع البنوك إلى مزيد من الرفع لأسعار الفائدة لتعويض الخسائر الناجمة عن التضخم المرتفع.

ومن ناحية أخرى، فإن تدنيّ الفائدة الإيداع الحقيقية (سالبة) يعني تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات والودائع لدى المصارف، ويعمل على تآكل ثروات الأفراد، وهو ما قد يؤثر على رغبة الأفراد في الإدخار. إذ أن بقاء فائدة الإيداع أقل من معدلات التضخم لا يسهم بالضرورة في سحب السيولة الفائضة من السوق، بل على العكس من ذلك، قد يدفع المودعين لسحب وداائعهم من البنوك والبحث عن فرض استثمارية أفضل، وهو ما قد يؤدي إلى حلقة جديدة من التضخم.

سوق الأسهم

الشكل 9: مؤشر سوق فلسطين للأوراق المالية (مؤشر القدس)*



المصدر: www.pex.ps
* منتصف الفترة.

انخفض مؤشر القدس خلال الربع الأول 2024 بنسبة 15.7% على أساس سنوي، مسجلاً في المتوسط 550 نقطة. ويعود ذلك إلى انخفاض جميع المؤشرات الفرعية التابعة له دون استثناء. على الرغم من الإفصاحات المالية التي تم الإعلان عنها خلال هذا الربع من قبل الشركات المدرجة، إلا أن أداء البورصة ما زال متأثراً بالتطورات السياسية والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية، إذ لم يطرأ

عليه أي تغيير ملحوظ عن الربع السابق، ولا تزال جلسات التداول تفتقر إلى النشاط خلال هذه الفترة، مع استمرار انخفاض مستويات السيولة والتحركات السعرية بطيئة، وسط هدوء وترقب حذري سود أوساط المستثمرين بجميع فئاتهم، وتزايد التحديات مع جمود في حركة الأسعار ونقص في تنفيذ الصفقات المؤسساتية، التي من المفترض أن تزيد من قيم التداول في السوق من وقت إلى آخر.





٣. الأسعار والتضخم

أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي

في السياق العالمي، اتجهت أسعار السلع الأولية العالمية نحو الاستقرار النسبي بعد أن شهدت العديد من اقتصادات العالم تراجع ملحوظ في معدلات التضخم. وذلك بالرغم من تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، الناجمة عن العدوان الإسرائيلي والتوترات في البحر الأحمر وباب المندب.

وتشير البيانات الصادرة عن البنك الدولي^[6] إلى انخفاض مؤشر أسعار الطاقة خلال الربع الأول من العام 2024 بنحو 7.7% على الأساس السنوي، وبانخفاض يبلغ حوالي 4.3% على المستوى الربعي. جاء هذا التراجع بالرغم من الخفض الطوعي لإنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك بلس»، وتصاعد التوترات الجيوسياسية خلال الربع الأول من العام 2024، المتمثلة في استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتصاعد التوترات في كل من البحر الأحمر وباب المندب. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من تراجع أسعار الطاقة إلا أنها بقيت أعلى من متوسطاتها التاريخية. كما تباينت تغيرات أسعار مشتقات الطاقة. فقد تراجعت أسعار الغاز الطبيعي بنحو 48% على الأساس السنوي، ونسبة 35.3% على الأساس الربعي. وتشير وكالة الطاقة الدولية^[7] إلى أن زيادة إنتاج الغاز الطبيعي إلى جانب مستويات التخزين المرتفعة والطقس المعتدل على نحو غير معتاد ساهم في تراجع أسعار الغاز الطبيعي خلال الربع الأول من العام 2024. بالمقابل، فقد ارتفع سعر النفط الخام بنحو 2%، على الأساس السنوي، فيما انخفض بما يقارب 1.8% على الأساس الربعي.

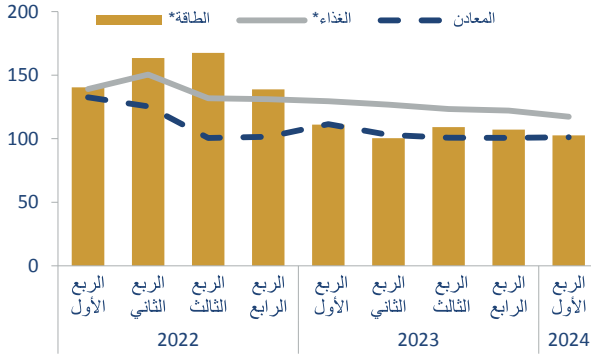
وفي ذات السياق، انخفض مؤشر المعادن بنحو 9.2% مقارنة بالربع المناظر، في حين ارتفع بنحو طفيف 0.5% مقارنة بالربع السابق، وذلك نتيجة تراجع الطلب العالمي مقارنة بالأرباع السابقة. كما تراجعت أسعار الغذاء بنحو 9.5% على الأساس السنوي، في حين انخفضت بنحو 3.9% مقارنة بالربع الرابع 2023.

[6] (World Bank Commodities Price Data (The Pink Sheet), Commodity Markets (worldbank.org

[7] .IEA (2024), Gas Market Report, Q2-2024, IEA, Paris <https://www.iea.org/reports/gas-market-report-q2-2024>



الشكل 10: مؤشرات أسعار السلع العالمية الرئيسية (2010 = 100)

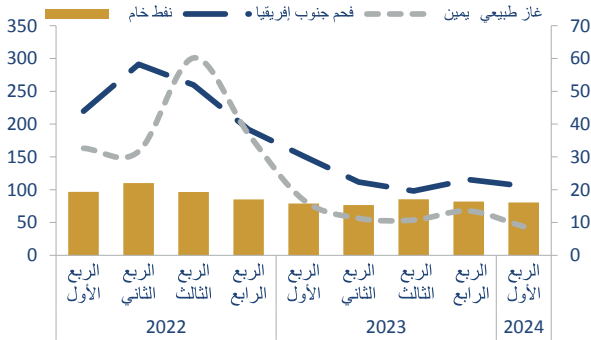


المصدر: البنك الدولي.

* الطاقة: 84.6% نفط خام، 11% غاز طبيعي، 5% فحم. الغذاء: 28.2% حبوب، 40.8% زيوت، و31% مواد غذائية أخرى.

الشكل 11: أسعار مشتقات الوقود الأحفوري*

(دولار)



المصدر: البنك الدولي.

* النفط الخام: متوسط سعر برميل نفط كلاً من: برنت، شرق تكساس، ودبي. الغاز الطبيعي: متوسط سعر الاستيراد إلى أوروبا، ويقاس بمليون وحدة حرارية.

وتعتبر القوة الدافعة الرئيسية وراء انخفاض أسعار السلع الغذائية عالمياً هي وفرة المعروض لعدد من المحاصيل الأساسية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى تزايد الغموض حول مستقبل أسعار الطاقة والمواد الغذائية، فمع تصاعد الصراع في الشرق الأوسط، والاضطرابات في الحركة التجارية عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب، والتي أثرت على حركة الشحن، خاصة تلك المتجهة من وإلى إسرائيل. ومن الممكن أن تدفع الاضطرابات الحادة إلى زيادة معدلات التضخم العالمية مجدداً، مما سيؤدي على الأرجح إلى ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. ومع ذلك، يُتوقع أن تبقى الأسعار متدنية نسبياً مقارنة بالمستويات القياسية التي شهدتها سوق الطاقة عام 2022، والتي سببها قطع الإمدادات الناجمة عن الحرب بين روسيا وأوكرانيا والمخاوف المتعلقة بأمن الإمدادات.

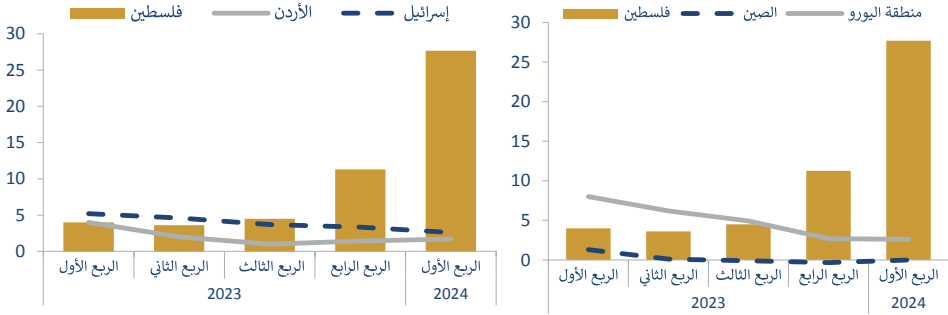


التضخم لدى الشركاء التجاريين

مع استمرار اتجاه اقتصادات العالم نحو تبني السياسات النقدية الانكماشية في الربع الأول للعام 2024، وتزامناً مع انخفاض مؤشرات أسعار الطاقة، نجحت الدول الشريكة لفلسطين تجارياً في السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة وتحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار، وبدأت هذه المعدلات في التراجع في العديد من الدول الشريكة تجارياً ودول الجوار.

ففي منطقة اليورو، استمرت معدلات التضخم في الانخفاض لتبلغ حوالي 2.6% مقارنة بنحو 8% في الربع المناظر، وذلك نتيجة تراجع أسعار الغذاء والكحول والسلع الصناعية. ومن جهة أخرى، شهدت الصين تراجعاً في معدلات التضخم لتصل إلى 0% خلال الربع الأول من العام الجاري على الأساس السنوي، جراء تراجع تكاليف التعليم وأسعار الخضراوات. وفي المقابل، بقيت معدلات التضخم في تركيا عند مستوياتها المرتفعة إذ سجلت زيادة بنحو 66.8% مقارنة بمستوياتها قبل عام، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النقل، والمطاعم، والمساكن، واستمرار تراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

الشكل 12: معدل التضخم لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين (%)



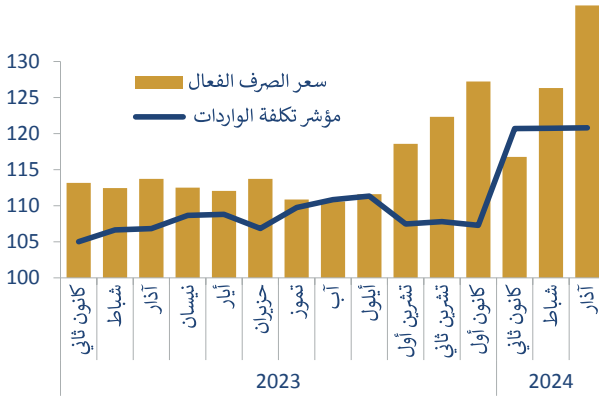
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics.

ولم يختلف الحال في دول الجوار عن التطورات العالمية، إذ شهدت مستويات الأسعار تراجعاً عن الفترات السابقة. ففي إسرائيل، بلغ معدل التضخم خلال الربع الأول من العام 2024 نحو 2.6%، على أساس سنوي، مقارنة مع 3.3% و 5.2% خلال الربع السابق والمناظر على التوالي. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية باستثناء الفواكه والخضراوات، وتراجع أسعار الملابس، وبالتالي فإن معدل التضخم في إسرائيل خلال الربع الأول 2024 وصل إلى المستوى المستهدف (1% - 3%). وفي الأردن، بلغ معدل التضخم خلال نفس الفترة نحو 1.7% على أساس سنوي، مقارنة بجوالي 1.4% خلال الربع السابق.



سعر الصرف الفعال

الشكل 13: مؤشر تكلفة الواردات وسعر الصرف الفعال في فلسطين



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

يلعب سعر الصرف دوراً هاماً في التأثير على حجم التبادلات التجارية بين الدولة وشركائها التجاريين، سواء على الصعيد الدولي في التجارة الخارجية، أو على الصعيد الداخلي من خلال الطلب المحلي؛ إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى ارتفاع تكلفة الواردات وانخفاض تكلفة الصادرات من الدولة إلى الدول الأخرى، وهو ما يثبط من رغبة المستثمرين والمستهلكين في

هذه الدولة على الاستيراد باعتباره أعلى مقوماً بالعملة المحلية، والعكس صحيح. وبالنظر إلى أهمية هذا التأثير على الأسعار والاستهلاك، يجب النظر إلى مفهوم سعر الصرف الفعال الحقيقي^[8]، الذي يأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي للواردات من جميع الشركاء التجاريين، وتغيرات سعر صرف العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين^[9]، وتغيرات الأسعار النسبية، ممثلة في نسبة معدل الأسعار المحلية إلى معدل الأسعار العامة لدى الشركاء التجاريين.

بشكل عام، يعكس الارتفاع في سعر الصرف الفعال الزيادة في الأسعار المحلية بما يفوق الزيادة لدى الشركاء التجاريين، أو ارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين. ويترتب على هذا الارتفاع عدة نتائج. فقد يؤدي إلى ضعف تنافسية السلع المحلية؛ إذ تصبح أعلى تكلفة مقارنة بمنتجاتها في الدول الأخرى. وفي المقابل، تصبح الواردات أرخص نسبياً وأكثر جاذبية، إلا أن هذه التغيرات تعتمد على مرونة الطلب (Demand Elasticity) على السلع المستوردة والمصدرة تبعاً لتصنيفها سواء كانت سلعاً أساسية أم كمالية. وفي الحالة الفلسطينية، فإن معظم السلع المستوردة هي سلع أساسية يصعب الاستغناء عنها، كالطاقة والغذاء وغيرها من السلع والاحتياجات الأساسية، والتي يتصف الطلب عليها بعدم المرونة (Inelastic)، مما يجعل استجابتها لارتفاع الأسعار ضعيفة.

[8] سعر الصرف الفعال الحقيقي = [(المتوسط المرجح لأسعار الصرف الثنائية لبلد ما وللسنة أساس ما مضروباً في النسبة بين (الأسعار المحلية / الأسعار المرجحة لدى الشركاء التجاريين))] مرفوعاً إلى الوزن الترجيحي للتجارة، والذي يعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية:

$$REER_{it} = \prod_{j=1}^n \left(\frac{S_j \cdot CPI_{jt}}{S_i \cdot CPI_{it}} \right)^{w_{ij}}$$

[9] الشكل هو العملة المستخدمة في احتساب سعر الصرف الفعال.

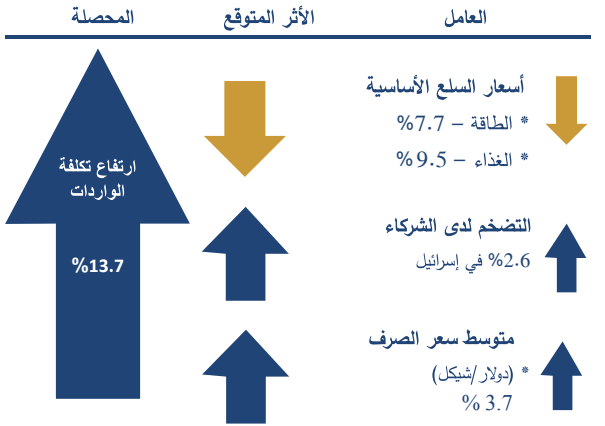


وفي هذا الإطار، تشير بيانات الربع الأول 2024، إلى أن الارتفاع الملحوظ في الأسعار المحلية، قد أدى إلى زيادة سعر الصرف الفعال الحقيقي في فلسطين بنحو 12.2% على الأساس السنوي، وذلك بالرغم من تراجع سعر صرف الشيك الإسرائيلي مقابل العملات الأخرى. من الجدير بالذكر أن إسرائيل تعد المورد الرئيس لفلسطين، وبما أن كلا البلدين يستخدمان نفس العملة، فإن تأثير العملة يُجَدِّد، ويبقى ارتفاع الأسعار المحلية هو العامل الأساسي المُفسِّر لارتفاع سعر الصرف الفعَّال، ويتجلى هذا بوضوح عند مقارنة معدلات التضخم في كل من فلسطين (27.7%) وإسرائيل (2.6%). علماً بأن التضخم المرتفع في فلسطين مرده، كما أسلفنا، العدوان الإسرائيلي ووقف إدخال السلع والاحتياجات الأساسية إلى القطاع، وهو ما أدى إلى شح وفقدان هذه السلع من السوق المحلي، وبالتالي ارتفاع أسعارها بشكل جنوني.

تحليل الأسعار المحلية

الشكل 14: تأثير العوامل المحددة على تكلفة الواردات في فلسطين - الربع الأول 2024

(أساس سنوي)



المصدر: البنك الدولي، وسلطة النقد الفلسطينية.

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بمجموعة من العوامل الخارجية (Exogenous Variables) والداخلية، مما يجعله عرضة لتحديات متعددة في السيطرة على مستويات الأسعار ومعدلات التضخم. إذ أنه بالرغم من تراجع أسعار السلع الأساسية خلال الربع الأول 2024، إلا أن معدلات التضخم المرتفعة لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين، مثل تركيا، وتراجع سعر صرف الشيك مقابل العملات الأخرى، أدت إلى زيادة

تكلفة الواردات الفلسطينية بنحو 13.7% على الأساس السنوي، وهو ما يعزز من ضغوط التضخم في الاقتصاد المحلي نظراً لاعتماده بشكل أساسي على استيراد السلع الأساسية والاستهلاكية^[10]. كما أثر العدوان الإسرائيلي على مستويات الأسعار بشكل ملحوظ خلال هذا الربع، خاصة في قطاع غزة، والذي تفاقم الوضع الإنساني فيه إلى حد المجاعة، بعد منع دخول كافة أنواع السلع الغذائية والأدوية والطاقة.

[10] تم تحديث أوزان الواردات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر تكلفة الواردات خلال الفترة كانون ثاني 2007 حتى كانون أول 2022، بحسب قاعدة البيانات التفاعلية للتجارة الخارجية المرصودة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



كما صادف هذا الربع قدوم شهر رمضان المبارك والذي عادة ما ترتفع فيه أسعار السلع، الغذائية منها تحديداً.

ونتيجة للعوامل سالفة الذكر، فقد ارتفع معدل التضخم في فلسطين بنحو 27.7%، إذ ارتفع المعدل في قطاع غزة بنحو 120.3%، بينما بلغ معدل التضخم في الضفة الغربية نحو 3.7% خلال نفس الفترة.

الجدول 1: معدل التضخم في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية

(أساس سنوي)

2024	2023				
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
27.7	11.3	4.5	3.6	4.0	فلسطين*
3.7	5.2	5.0	4.2	4.7	الضفة الغربية
120.3	35	3.3	1.8	1.7	قطاع غزة

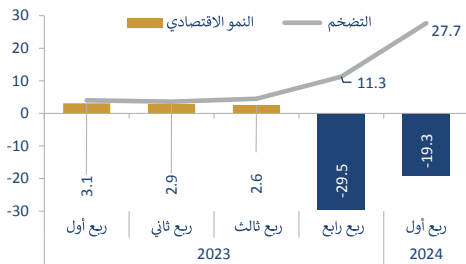
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* التضخم في فلسطين يشمل التضخم في القدس الشرقية والبالغ نحو 4.6% خلال الربع الأول 2024.

أما على مستوى المجموعات السلعية والخدمية، فيظهر جلياً من خلال الشكل (15) أن الارتفاع الكبير والملاحظ في أسعار الغذاء والتبغ والنقل والمواصلات، بشكل خاص، يعتبر المحرك الأساسي لارتفاع معدلات التضخم في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2024. إذ بلغ معدل التضخم في مجموعة السلع الغذائية نحو 42.8%، وذلك على خلفية العدوان الإسرائيلي ومنع دخول السلع إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى تدمير القطاع الزراعي في غزة، وانخفاض الإنتاج الزراعي في إسرائيل خاصة في المناطق

الشكل 16: معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم (%)

(أساس سنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* بيانات الربع الأول 2024 هي تقديرات أولية، سلطة النقد الفلسطينية.

الشكل 15: مساهمة المجموعات السلعية والخدمية في معدل التضخم في فلسطين، الربع الأول 2024



المصدر: احتسابات مبنية على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



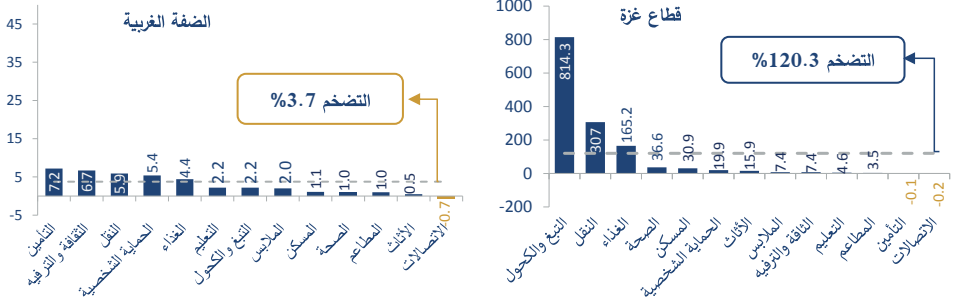
الحدودية في الشمال والجنوب. وقد شهدت أسعار المشروبات الكحولية والتبغ ارتفاعاً بنسبة 131%، أما مجموعة النقل والمواصلات فقد ارتفع متوسط أسعارها بنحو 37.7%، كما ارتفع هذا المتوسط بنحو 8.7% في مجموعة الصحة، خلال نفس الفترة.

في الخلاصة، استمر مشهد الركود التضخمي (Stagflation) في الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الأول من العام 2024، الذي اتسم بتراجع أداء الاقتصاد (أو نمو ضعيف) ترافق مع ارتفاع كبير وملحوظ في مستويات الأسعار.

وعلى المستوى الجغرافي، تباينت مستويات الارتفاع في المجموعات السلعية بشكل كبير فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة للسلع نفسها خلال الربع الأول 2024. إذ شهدت أسعار التبغ في قطاع غزة أعلى مستويات الارتفاع بنحو (814%)، تلتها النقل والمواصلات (307%) مقارنة بمستواها خلال الربع المناظر، ثم أسعار الغذاء (165%)، وأسعار الصحة (37%)، وأسعار المسكن (31%). أما في الضفة الغربية، فسجلت مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ زيادة بنحو 2.2%، بينما ارتفعت أسعار مجموعة النقل والمواصلات بما يقارب 5.9% مقارنة بمستواها خلال الربع المناظر. وارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 4.4%، والصحة بنسبة تقدر بحوالي 1%، والمسكن بنسبة 0.5%.

الشكل 17: معدل التضخم حسب المجموعات السعيرية (%)، الربع الأول، 2024

(أساس سنوي)



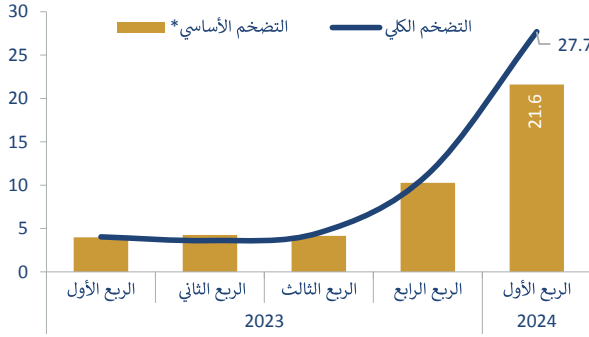
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفي هذا الإطار، تم احتساب معدل التضخم الأساسي (Core Inflation) لقياس تأثير التطورات الخارجية والمحلية على مستوى الأسعار في فلسطين. آخذين بعين الاعتبار أن التضخم الأساسي هو التضخم الذي يُستثنى منه تأثير بعض السلع التي تمتاز بتذبذب أسعارها ويتم تحديدها في السوق العالمي، مثل الغذاء والوقود^[1]. ويلاحظ خلال هذا الربع أنه على الرغم من انخفاض أسعار الغذاء عالمياً

[1] نظراً لصعوبة استثناء أسعار الوقود من مؤشر أسعار المستهلك الفلسطيني، تم الاكتفاء (لأغراض المقارنة) باستثناء أسعار الغذاء فقط.



الشكل 18: التضخم الرئيسي مقابل التضخم الأساسي في فلسطين (%)
(أساس سنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تم احتسابه باستثناء مجموعة الغذاء.

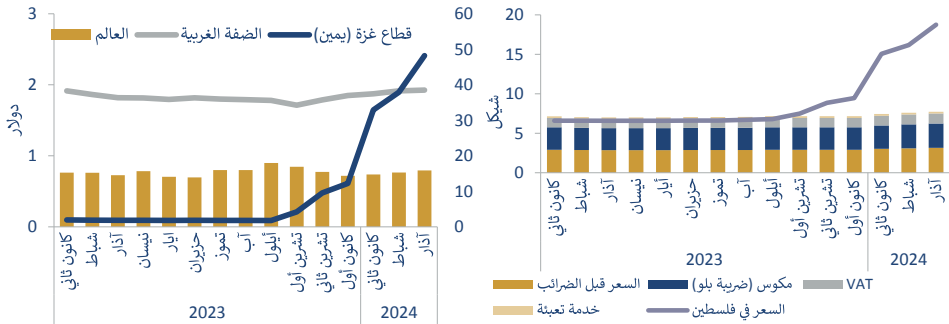
بنحو 9.5%، وتراجع نمو الاقتصاد المحلي، إلا أن أسعارها قد ارتفعت بشكل ملحوظ في فلسطين بنحو 42.8%، وقد ساهم هذا الارتفاع بزيادة معدل التضخم الكلي إلى نحو 27.7% مقارنة بمعدل تضخم أساسي بنحو 21.6% في حال استثناء مجموعة الغذاء، مما يعني أن مجموعة الغذاء تعتبر المساهم الأكبر في ارتفاع التضخم في فلسطين.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن فلسطين تعتمد بشكل كلي على استيراد مشتقات الوقود والطاقة، ويعتبر البنزين من أهم المنتجات المستوردة؛ ويؤثر سعره بشكل مباشر في أسعار العديد من السلع والخدمات الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن أسعار البنزين ومشتقات الوقود في فلسطين، لا ترتبط بشكل حصري بالأسعار العالمية، بل ترتبط بشكل وثيق بالجانب الإسرائيلي، الذي يحدد سعر لتر البنزين بالشيكول شهرياً ويفرض عليه ضرائب تزيد عن 60% من السعر الكلي. ويلتزم الجانب الفلسطيني بهذا السعر مع هامش تحرك محدود. وتحدد إسرائيل السعر بناءً على عدة عوامل، بما في ذلك السعر في السوق العالمي، وسعر صرف الشيكول مقابل الدولار، والسياسة الضريبية الإسرائيلية، التي تلعب دوراً هاماً في تحديد سعر مشتقات الوقود بشكل خاص، والسلع والخدمات المستوردة بشكل عام.

وقد شهد متوسط سعر برميل النفط الخام في السوق العالمي ارتفاعاً عن مستوى الربع المناظر بنحو 2%، ليبلغ 80.6 دولار للبرميل. وانعكس هذا الارتفاع على مستوى أسعار الطاقة في إسرائيل، إذ ارتفع متوسط سعر لتر البنزين (Octan 95) خلال الربع الأول 2024 بنحو 6.9% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ 7.6 شيكل/لتر. وبالتبعية ارتفع متوسط سعر اللتر في الضفة الغربية بنحو 5.9%، خلال نفس الفترة ليبلغ 6.9 شيكل، أما في قطاع غزة فقد ارتفع ارتفاع متوسط سعر اللتر بشكل قياسي ليبلغ نحو 145.3 شيكل. والمرد الرئيس لهذا الارتفاع هو العدوان الإسرائيلي ووقف دخول مشتقات الطاقة والسلع الغذائية والأساسية إلى قطاع غزة خاصة في المناطق الشمالية منه. ومن المهم الإشارة إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين سعر لتر البنزين المحلي وسعره العالمي في الوضع الطبيعي؛ ففي الوقت الذي بلغ السعريه عالمياً 0.77 دولار/لتر خلال الربع الأول 2024، بلغ سعره في السوق المحلي نحو 4.6 دولار/لتر، أي نحو ستة أضعاف السعر العالمي.



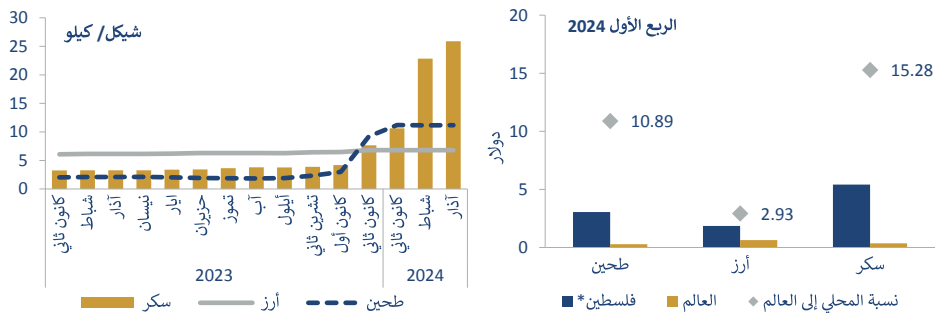
الشكل 19: سعر لتر البنزين*



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، ووزارة الطاقة الإسرائيلية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تم احتساب مكونات سعر البنزين في إسرائيل من قبل فريق البحث بالاعتماد على المعطيات من الدراسة: OECD (2011) Inventory of Estimated Budgetary Support and Tax Expenditures for Fossil Fuels, OECD Publishing. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264128736-en/org>

ويعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة مقارنةً بالأسعار العالمية ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدة عوامل؛ أهمها الضريبة المفروضة عليها، نظراً لارتباط فلسطين بغلاف جمركي مع إسرائيل، والاتفاقات الاقتصادية بين الطرفين بهذا الشأن، إلى جانب العوامل الأخرى المتعلقة بارتفاع تكاليف نقل وتخزين هذه السلع. وبشكلٍ خاص، فإن نقص المعروض في قطاع غزة ساهم في زيادة الضغوط على الأسعار المحلية في فلسطين نتيجة العدوان وتدابيراته، ويمكن ملاحظة هذا الارتفاع من خلال الفجوة بين الأسعار المحلية ونظيرتها في السوق العالمي ومتابعة أسعار بعض السلع الأساسية المستوردة مثل السكر والأرز والطحين. إذ بلغ متوسط سعر السكر في فلسطين نحو 15 ضعف سعره عالمياً، فيما بلغ متوسط سعر الأرز والطحين نحو 3 أضعاف و11 ضعف أسعارها عالمياً على الترتيب.

الشكل 20: متوسط أسعار بعض السلع المستوردة، محلياً وعالمياً



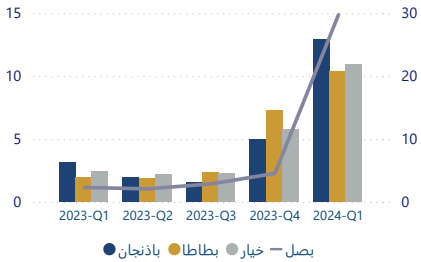
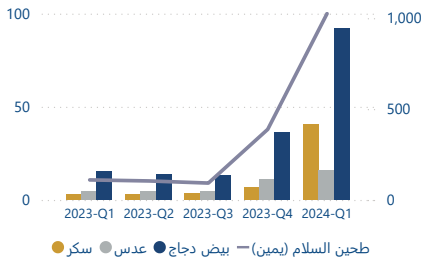
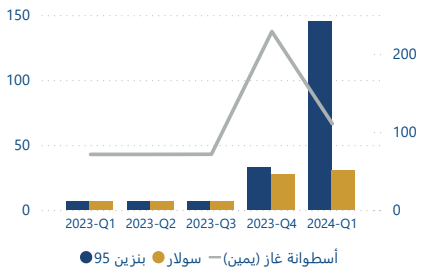
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات البنك الدولي. * السعر في فلسطين يمثل السعر المرجح لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل القدس.



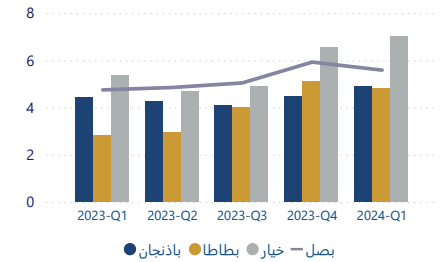
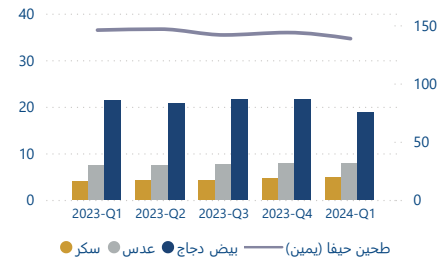
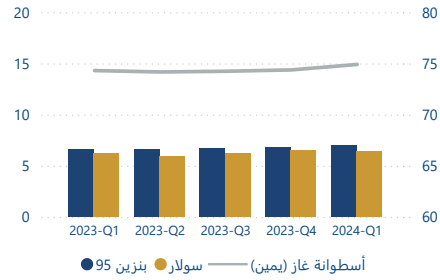
أما على المستوى المحلي، فقد تسبب العدوان الإسرائيلي في إحداث فجوة كبيرة في مستويات أسعار السلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية مثل الطاقة والغذاء. ولتسليط الضوء على هذه التغيرات والفجوة الموجودة في الأسعار، يستعرض الشكل التالي قائمة بأسعار بعض السلع الأساسية المختارة خلال الفترة الزمنية الربع الأول 2023 - الربع الأول 2024 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

أسعار بعض السلع المختارة (ربع أول 2023 - ربع أول 2024)

قطاع غزة



الضفة الغربية





١٧. تنبؤات التضخم

محددات التضخم في فلسطين

يتأثر مستوى أسعار المستهلك في فلسطين بمجموعة من العوامل المختلفة سواء كانت محلية و/أو خارجية، مع تباين حجم تأثير هذه العوامل على اتجاهات التضخم المحلي. يأتي في مقدمتها تكلفة الواردات، إلى جانب عوامل الطلب المحلي، تحديداً الاستهلاك الكلي، بالإضافة إلى الأثر المتوقع لأسعار الغذاء العالمية. وفي هذا الإطار يتم تقدير مؤشر أسعار المستهلك للأرباع اللاحقة (الربع الثاني 2024 - الربع الرابع 2025) بالاعتماد على سيناريو أساس يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في هذه العوامل. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرين (تكلفة الواردات، وسعر الغذاء العالمي) يعكسان أثر العوامل الخارجية والتضخم المستورد، في حين يُعتبر الاستهلاك الكلي عاملاً داخلياً يعكس الطلب المحلي، والذي من المتوقع أن يؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم.

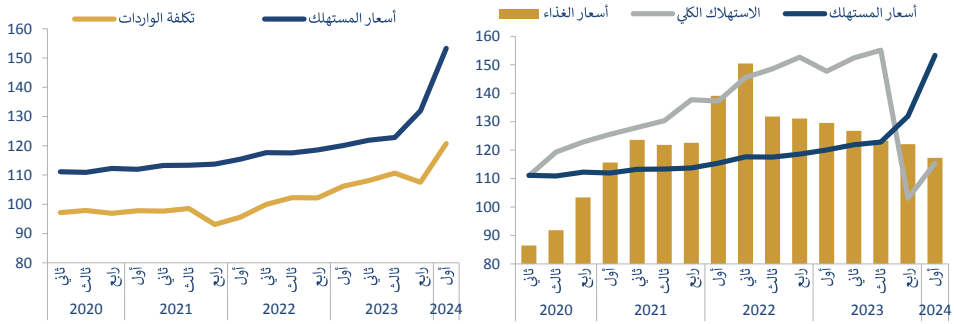
يظهر الشكل (21) العلاقة الوثيقة بين تكلفة الواردات ومتوسط أسعار المستهلك في فلسطين، وذلك في ضوء اعتماد الاقتصاد المحلي بشكل كبير على الواردات، خاصة فيما يتعلق بالمحروقات وغيرها من السلع الأساسية، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما نحو 90.6% خلال الفترة الربع الأول 2020 - الربع الأول 2024. كما تُظهر البيانات وجود علاقة طردية بين مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين من جهة، وكل من مؤشر أسعار الغذاء العالمية، ومؤشر الاستهلاك الكلي من جهة أخرى، وإن كانت هذه العلاقة قد تشوهت خلال الربعين الأخيرين (فترة العدوان الإسرائيلي). فقد بلغ معامل الارتباط بين أسعار المستهلك ومؤشر الاستهلاك الكلي خلال الفترة الربع الأول 2020 - الربع الثالث 2023 (فترة ما قبل الحرب)، نحو 93.4%، فيما بلغ هذا المعامل نحو 63.7% مع أسعار الغذاء العالمية خلال الفترة ذاتها.

وبالرغم من وجود علاقة طردية بالمجمل بين أسعار المستهلك وأسعار الغذاء العالمية، إلا أن هذه العلاقة شهدت اتجاهات متعاكسة في بعض الأرباع القليلة الماضية، إذ لم ينعكس أثر انخفاض أسعار الغذاء العالمية على الأسعار محلياً في المدى القريب وقد يحتاج إلى فترة أطول حتى ينعكس في السعر المحلي، أو أن تأثيراته تكون أكبر في حالة الارتفاع وليس الانخفاض. ومع استمرار العدوان الإسرائيلي شهدت الأسعار المحلية تطورات معاكسة لاتجاه مؤشر الاستهلاك



الكلية وللتجاهات العالمية. فقد أدى نقص المعروض في قطاع غزة إلى زيادة الضغوطات على مستويات أسعار السلع محلياً، لا سيما السلع الأساسية، على الرغم من انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية. وشهد مؤشر الاستهلاك الكلي تراجعاً ملحوظاً خلال الربع الرابع 2023، قبل أن يعاود التحسن النسبي خلال الربع الأول 2024، مما يعكس تردي الأوضاع الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

الشكل 21: مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين مقارنة ببعض المؤشرات الأخرى



المصدر: احتسابات مبنية على بيانات من: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبنك الدولي، والبنك المركزي الإسرائيلي، وسلطة النقد الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، تشير تنبؤات سلطة النقد^[12] إلى استمرار تراجع مؤشر الاستهلاك الكلي خلال الربع الثاني للعام 2024 بشكل ملحوظ، نحو 15.7% مقارنة بمستواه في الفترة المناظرة من العام السابق، وذلك في ظل توقع استمرار العدوان الإسرائيلي وما يرافقه من تدمير وتهجير للمواطنين وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية واقتطاع جزء كبير من أموال المقاصة. كما يتوقع أن تؤدي الظروف السياسية غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط، واستمرار الاضطرابات في سلاسل التوريد عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وإعلان تركيا تعليق وتقييد العلاقات التجارية مع إسرائيل^[13]، إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري عالمياً، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وهو ما يتوقع أن ينعكس من خلال ارتفاع تكلفة الواردات، بحوالي 12.1% خلال الربع الثاني للعام 2024 مقارنة بالربع المناظر. وقد تم الاستناد في التنبؤ إلى ثلاث طرق أساسية^[14]، ومن ثم احتساب متوسط نسب التضخم الناتجة عن

[12] سلطة النقد، أيار 2024، تقرير التنبؤات الاقتصادية، الربع الثاني 2024.
 [13] بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل نحو 6.8 مليار دولار خلال العام 2023، منها نحو 5.2 مليار دولار صادرات تركية إلى إسرائيل، وتتوزع هذه المنتجات بين منتجات زراعية وسيارات وحديد وصلب بالإضافة إلى الأجهزة الكهربائية، كذلك فإن إسرائيل تتخوف من تأثر إمدادات النفط القادمة من أذربيجان لإسرائيل والتي تمر عبر الأراضي التركية.
 [14] أولاً، طريقة يوهانسن (1991، 1995) (Vector Error Correction Models)، ثانياً، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model) والمطور من قبل بيسران وشين (1999) وبيسران، سين، وسميث (2001). ثالثاً، طريقة المربعات الصغرى العادية المعمدة (Fully Modified Ordinary Least Squares Method) المطورة من قبل فيليبس وهانسن (1990).



النماذج الثلاثة وفقاً لسيناريو الأساس، وذلك بهدف تقليل نسبة الخطأ المحتملة سواءً في النموذج أو في المُعامِلات. وبالاعتماد على التطورات في المتغيرات سالفة الذكر، فإن توقعات سلطة النقد تشير إلى استمرار الارتفاع في مستويات الأسعار في فلسطين لكن بوتيرة أقل من السابق، إذ يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال الربع الثاني من العام 2024، نحو 15.4% على الأساس السنوي، على أن ينخفض لاحقاً ليصل نحو 1.3% في الربع الأخير من عام 2024.

الجدول 2: معدلات التضخم المتوقعة على أساس سنوي بحسب النموذج

المتوسط	توقعات التضخم بحسب النموذج			الافتراضات			
	الثالث	الثاني	الأول	الاستهلاك الكلي	أسعار الغذاء	تكاليف الواردات	
15.4	15.5	15.4	15.3	-15.7	-8.0	12.1	ربع ثاني 24
10.9	10.9	10.9	10.9	-12.3	-6.4	8.9	ربع ثالث 24
1.3	1.3	1.3	1.3	29.9	-6.4	11.7	ربع رابع 24
13.5	13.5	13.5	13.5	-8.0	-7.6	11.6	2024
-14.5	-14.5	-14.5	-14.5	16.5	-3.5	-0.8	ربع أول 25
-7.9	-8.0	-8.0	-7.9	-6.8	-3.9	-1.5	ربع ثاني 25
-5.7	-5.6	-5.7	-5.8	-4.4	-3.9	-1.2	ربع ثالث 25
-4.4	-4.4	-4.4	-4.4	8.6	-3.9	-1.2	ربع رابع 25
-8.3	-8.3	-8.3	-8.3	8.8	-3.8	-1.17	2025

المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية.

ميزان مخاطر التضخم

من المهم تقييم المخاطر المحتملة على توقعات التضخم في ظل ارتفاع احتمالية حدوث صدمات على العوامل المستقلة المحددة للتضخم. ولهذه الغاية، تم وضع أربعة سيناريوهات بديلة، تتضمن تحليلاً لبعض المخاطر والصدمات على سيناريو الأساس (إيجابية و/أو سلبية، بواقع قيمة انحراف معياري واحد)، وتؤثر على العوامل الخارجية من الأسعار العالمية وتكاليف الواردات، وعلى رأسها الطاقة والغذاء، أو العوامل المحلية ممثلة بالطلب المحلي والاستهلاك الأسري، أحدهما، أو كلاهما. وبناءً على ذلك، يتوقع أن يتراوح معدل التضخم في فلسطين خلال العام 2024 ما بين 9.5% وحوالي 17.0%. أما العام الذي يليه، فيتوقع أن يتراوح معدل التضخم ما بين قيمة أقلها -14.1%، وأعلىها نحو -1.2%، مع تضخم متوسط بنسبة -8.3% بحسب سيناريو الأساس للعام 2025 (الجدول 3).



وبخصوص المخاطر المتعلقة بمعدل التضخم في فلسطين خلال الربع الثاني 2024، فإنها تختلف بحسب المنطقة الجغرافية. ففي قطاع غزة ترتبط هذه المخاطر بشكل أساسي بالعدوان الإسرائيلي غير المسبوق، وغلق للمعابر والحدود ومنع دخول السلع لا سيما الأساسية منها، كالطاقة والوقود والدواء والمواد الغذائية والتموينية. أما في الضفة الغربية، فإن هذه المخاطر ترتبط بشكل أساسي بمحددات التضخم الخارجية، ممثلة بالأسعار العالمية وتكلفة الواردات، كما أنها تتأثر بدرجة أقل بالعوامل المحلية ممثلة بالطلب المحلي والاستهلاك الأسري. إذ أن تغيير هذه المحددات يتوقع أن يكون له تأثير مباشر على معدلات التضخم المتنبأ بها في فلسطين بحسب سيناريو الأساس. ففي حال ارتفاع تكلفة الواردات والاستهلاك الكلي بمستوى أعلى من المتوقع خلال الربع الثاني 2024، من المرجح أن يرتفع معدل التضخم إلى 19.8% على الأساس السنوي. بينما في حال زيادة تكلفة الواردات وانخفاض الاستهلاك الكلي أكثر من المتوقع، من المرجح أن يبلغ معدل التضخم نحو 17.2%. على الجانب الآخر، إذا تراجعت تكاليف الواردات وانخفض الاستهلاك الكلي أكثر من المتوقع في نفس الوقت، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم قرابة 8.7% خلال الربع الثاني لعام 2024.

الجدول 3: السيناريو الأساس وتحليل المخاطر لمعدل التضخم في فلسطين للعامين 2024 و2025 (نسبة مئوية)

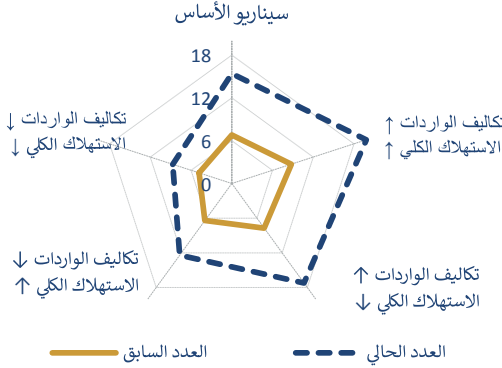
توقعات التضخم		التغير في الاستهلاك الكلي		التغير في تكاليف الواردات		الصدمة	السيناريو
2025	2024	2025	2024	2025	2024		
-8.3	13.5	8.8	-8.0	-1.2	11.6	سيناريو الأساس	الأول
-1.2	17.0	32.9	-0.7	6.6	14.8	+ انحراف معياري لتكاليف الواردات + انحراف معياري للاستهلاك الكلي	الثاني
-4.7	15.0	-11.9	-14.8	6.6	14.8	+ انحراف معياري لتكاليف الواردات - انحراف معياري للاستهلاك الكلي	الثالث
-10.6	11.7	32.9	-0.7	-8.5	8.5	- انحراف معياري لتكاليف الواردات + انحراف معياري للاستهلاك الكلي	الرابع
-14.1	9.5	-11.9	-14.8	-8.5	8.5	- انحراف معياري لتكاليف الواردات - انحراف معياري للاستهلاك الكلي	الخامس

المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية.

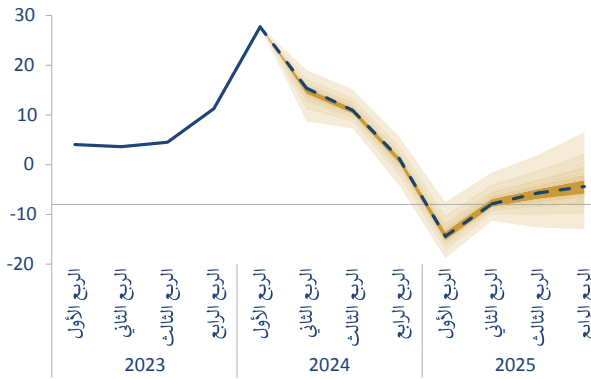
ويُظهر تحليل مخاطر التضخم في فلسطين اختلافاً في توقعات التضخم للربع الثاني من العام 2024 قياساً للتنبؤات السابقة في العدد السابق (الشكل 22)، وذلك نظراً لتداعيات العدوان الإسرائيلي غير المتوقعة والتي زادت حدتها بشكل غير مسبوق خلال هذا الربع. علاوة على ذلك، كلما طالت فترة التوقعات، كان



الشكل 22: معدل التضخم في فلسطين وفق السيناريوهات المختلفة للربع الثاني 2024



الشكل 23: المخاطر المحتملة على التضخم في فلسطين للأربع: (الثاني 2024 - الرابع 2025)



هامش الخطأ أكبر نظراً لصعوبة الجزم بما سيواجهه الاقتصاد المحلي على المدى البعيد، مما يزيد من مخاطر التضخم (الشكل 23). ويبين الشكل معدلات التضخم الربعية المتنبأ بها بحسب سيناريو الأساس، والمتمثلة بالخط الأزرق الغامق، يحيط به نطاق النتائج المحتملة، ممثلة باللون الذهبي بتدرجاته المختلفة. ويلاحظ التوجه العام لبقاء معدلات التضخم خلال الربع الثاني من العام 2024 أعلى من مستوياتها السابقة بشكل ملحوظ. فيما يتوقع تباطؤ معدلات التضخم خلال الأرباع الأخرى من العام 2024، وذلك بافتراض تراجع وتيرة العدوان الإسرائيلي، والسماح للعمالة الفلسطينية بالعودة تدريجياً للعمل في إسرائيل، وتخفيف حدة الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية.



محافظة رام الله والبيرة - فلسطين ص.ب 452 P.O. Box - Palestine
الرمز البريدي: P6160675 | هاتف: +970 2 2415251 | فاكس: +970 2 2415310 | Fax: info@pma.ps

www.pma.ps